نبدأ من الأزمات التي تمر بها اليمن مثل حرب صعدة، الأحداث في الجنوب، الحرب مع تنظيم القاعدة الأزمة السياسية بين السلطة والمعارضة.. ما هي انعكاسات كل ذلك على النشاط السياحي؟

أؤكد لك بأن الأزمات الراهنة في اليمن تؤثر تأثيراً سلبياً على مجمل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بما فيها الجانب السياحي، لكن يجب أن لا نكون مرتهنين لهذه الأزمات وعلينا أن نحاول الخروج منها بما لا يعيق حركة السياحة ويؤثر سلباً على النشاط السياحي، الأزمات في اليمن قد تتناظر مع كثير من دول العالم، لكنها تأخذ بُعداً إعلامياً مضخماً يؤثر سلباً على مجمل الأنشطة ومنها النشاط السياحي.

نستطيع القول بأن الخسائر كبيرة جدا، وبخاصة إذا ما رأينا أن نسبة النمو التي كانت مستهدفة كانت تصل إلى أكثر من 15% لم يتحقق منها سوى 7%، وهذا مؤشر سلبي يجعل من عملية استخدام الفنادق يتدنى إلى مستوى مخيف يؤدي إلى خسائر مباشرة في القطاع السياحي، وإخراج عدد كبير جدا من العمالة إلى الشارع. وهذا يفاقم من البطالة، ويفاقم من الوضع الاقتصادي في اليمن. بالنسبة إلى انخفاض حركة السياحة القادمة من أوروبا، فإننا نعاني بشكل قوي جدا، وبخاصة أن هناك هبوطا في حركة السياحة من ألمانيا وإيطاليا. والكثير من القطاعات المرتبطة بالقطاع السياحي، سواء في قطاع الفندقة أو في قطاع وكالات السياحة، أو النقل، أو الإرشاد السياحي، تأثرت بشكل مباشر من الأحداث في اليمن.. ما نأمله، إن شاء الله، أن نتجاوز هذه الأزمات في وقت قياسي، حتى نضمن استقرار القطاع السياحي.

مؤخرا أقرت بريطانيا تعليق الرحلات الجوية المباشرة مع اليمن بسبب تهديدات القاعدة ألا يؤثر ذلك على حركة السياحة الوافدة وبخاصة من أوروبا؟

مما لاشك فيه وجود إنعكاسات سلبية على السياحة إلاّ أن التأثير خلال الفترة الحالية والقريبة لن يكون له التأثير المباشر لآن القدوم السياحي الحالي لايزال في حدوده الدنيا، لكننا نأمل ونتمنى أن لايتسمر هذا التعليق على المدى البعيد خدمة للسياحة وللطيران المدني والأهم للعلاقات اليمنية البريطانية ومحاربة الإرهاب .

ثم ألا ترى أن الإجراءات الأمنية المشددة التي تفرضها الدول الغربية على اليمنيين وكل من يزور اليمن سيدفع الناس للتراجع عن السفر إلى اليمن؟

لا.. ولكن الأسباب التي تجعل السياح الغربيين يعزفون عن زيارة اليمن، تتركز بشكل قوي في التحذيرات الصادرة من الدول الأوروبية. وهي تحذيرات غير منصفة، جعلت اليمن يعاني بشكل مباشر بسبب قضية القدوم السياحي وقضية ترويج المنتج السياحي. وكذلك بسبب التناولات الصحافية السلبية التي جعلت أو صورت اليمن على أنه مشابه لبعض الدول التي تعاني من الإرهاب منذ فترة طويلة كالعراق وأفغانستان. واليمن بعيد كل البعد عن هذا الوضع. التحذيرات الصادرة من الدول الغربية هي التي فاقمت الوضع السياحي في اليمن، وليس فقط الوضع الأمني في البلاد.

عندما أقرت اليمن إلغاء تأشيرة الدخول إلى أراضيها لعدد من الجنسيات كان الهدف تشجيع السياح للإقبال على السياحة في اليمن، اليوم ألغي هذا القرار لدواع أمنية.. هل تتوقعون حدوث أي تأثيرات سلبية لمثل هذا القرار؟

هذه القضية أثيرت في مجلس الوزراء، وهناك رؤية تم وضعها لكيفية التعامل مع قضية التأشيرات السياحية، والتأشيرات المرتبطة بقدوم الأجانب.. القرار فُسر بطريقة غير سليمة. هو منع منح التأشيرة من داخل المطارات، وليس منع التأشيرات. كانت هناك تسهيلات أعطيت لبعض الجنسيات بمنح تأشيرات دخول إلى الجمهورية اليمنية، ولدينا الآن رؤية مع الإخوة في وزارة الداخلية للتعامل مع قضية التأشيرات، من خلال منح التأشيرات المسبقة من سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج، وأيضا وضع آلية تضمن الحصول على التأشيرات من المطارات، ولكن أن يكون ذلك منذ وقت مبكر.. التفسير الذي وُضع أمام الرأي العام العالمي في منع التأشيرات أُخذ بطريقة ليست كما هي عليه، وإنما منعت التأشيرات من المطارات لبعض الجنسيات.

كيف ستواجهون كل هذه المشاكل؟

لن يؤثر في حركة القدوم السياحي لليمن، في مجملها. أؤكد أن القرار ليس منع دخول هذه الجنسيات، بل منع منح التأشيرة من المطار مباشرة، وإنما تمنح من السفارات والقنصليات، كما هو متبع في كثير من دول العالم. أنا كوزير إذا أردت أن أزور بريطانيا، فيجب أن أحصل على تأشيرة من سفارة المملكة المتحدة، وليس من مطار بريطانيا. والقادمون من بريطانيا يحصلون على تأشيرات من سفارات أو قنصليات اليمن في المملكة المتحدة، ولم يعد في الإمكان منحهم، في الوقت الحالي، التأشيرات من المطار.. هذا هو التفسير لقضية التأشيرات.

هل لديكم خطط أو برامج محددة لإزالة تأثيرات التداعيات الحاصلة دولياً بخصوص التهديدات الارهابية؟

وزارة السياحة سبقت الكثير من الدول في وضع آلية لمعالجات وتداعيات التهديدات الإرهابية بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة حيث تم إعداد إستراتيجية لإدارة الأزمات السياحي ولائحة تهتم بكيفية إدارة هذه الوحدة وقد اعتمدت الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء، وعلى ضوء ماجاء فيها وعلى ضوء إرشادات المنظمة العالمية للسياحة تم التعامل مع الوقائع الإرهابية التي حدثت في بلادنا وكان له الثر الإيجابي والملومس لدى جميع الأوساط ولدى إدارة الأزمات في المنظمة العالمية للسياحة ولازال التعاون قائم ومستمر بيننا وبين المنظمة وأشقاءنا في الوطن العربي وخاصة دول مجلس التعاون .

الوزارة أعلنت عن ارتفاع عائدات السياحة العام 2009 إلى 899 مليون دولار بزيادة قدرها 13 مليون دولار عن العام الذي سبقه، وارتفاع عدد السياح أيضاً .. ألا يعني ذلك أن ما حدث في اليمن العام 2009 لم يؤثر على النشاط السياحي؟ أم أن هناك أسباب أخرى؟

أولاً أشير إلى أن السائح ليس فقط هو السائح الأوروبي فحسب، الناس في الشارع لا يعرفون السائح إلا أنه ذو العيون الزرقاء مع العلم أن الأسواق الأوروبية هي التي تأثرت بشكل كبير جداً خصوصاً السوق الألماني، الفرنسي، الإيطالي، بسبب حوادث الاختطاف أو حوادث الإرهاب المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، لكن السياحة ليست مقتصرة على السائح الأوربي، لدينا من الأقاليم حول العالم أسواق متعددة، لدينا السوق الخليجية، سوق شرق آسيا، بالإضافة إلى المغتربين اليمنيين وهذه شريحة كبيرة جداً نستهدفها في الإجازات الصيفية، وهؤلاء جميعهم يشكلون العدد الأكبر من السياحة، وإذا أخذنا فقط التعريف العالمي للسائح فهو أي زائر مؤقت لبلد لأي غرض من الأغراض المختلفة غير الإقامة، ولا تتجاوز مدة إقامته 12 شهراً ولا تقل عن 24 ساعة، وهذا تعريف المنظمة العالمية للسياحة المعتمد عالمياً، وبالتالي فإن السياحة الوافدة الخاصة بالمغتربين اليمنيين الذين يأتون إلى اليمن لقضاء إجازتهم أدرجت ضمن الأعداد السياحية.

خلال الأيام الماضية تحدث رئيس اتحاد وكالات السفر والسياحة عن الأضرار التي لحقت بالقطاع السياحي جراء ما يحدث في اليمن وقال أن بعض الفنادق أغلقت وضرب مثل بفندق في مأرب، وكثير من المنشآت الفندقية تشكي من تدني نسبة الإيواء.. أين الخلل بين هذا وبين الزيادة التي تتحدث عنها؟

أوضحت سابقاً بأن السائح ليس هو السائح الأوروبي فحسب، وإن الإحصاءات السياحية تعتمد على السواح القادمين من حول العالم . وقد أثرت السوق الأوروبية تأثيراً مباشراً على القطاع السياحي بجيمع مجالاته .

ثم ألا ترى أن الأرقام التي تتحدثون عنها متواضعة جداً مقارنة بالمنتج السياحي اليمني، خصوصاً وهناك دول أقل من اليمن تتحدث عن ملايين السياح؟

إن طموح وزارة السياحة لايبنى على التمنّي ولكننا نواكب واقع تنموي يقتضي منا تحديد المسار أولاً وهذا ماركزنا عليه من خلال تحديد الرؤية المستقبلية وإعداد الإستراتيجية الوطنية للسياحة (2011-2025) وخطة التنمية السياحية (2011-2015) وكذا الإستراتيجية الوطنية للتسويق والترويج السياحي وإعداد البنية التشريعية السياحية بإصدار القانون رقم (22) لسنة 2009م "قانون السياحة " وكذا تعديلات قانون الترويج السياحي الصادر بالقانون رقم (3) لسنة 2009م ولو لاحظنا بشكل موضوعي لوجدنا أن إجمالي عدد السياح اليمنيين والأجانب حوالي

مليون وأربعة وعشرون ألف سائح وهذا يعد تقدماً كبيراً لكننا نركو على رفع مستوى الزوار من الأجانب لذالك تسويق المنتج اليمني والترويج له يأخذ عدة مسارات وعدد من الأسواق وأهمها السوق الخليجية بما في ذلك المملكة العربية السعودية ثم شرق آسيا وأوروبا إضافة إلى ذلك تسعى إلى رفع مستوى جودة الحدمات السياحية ونتمنى أن يدرك الجميع أهمية السياحة للإقتصاد الوطني وللتنمية المحلية وفي توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر والحد من البطالة .

منذ عدة سنوات واليمن تعاني من الاختطافات.. هل لديكم إجراءا واضحة لحماية السياح سواء من الاختطافات أو الأعمال الإرهابية؟

وهو ما جعلنا أمام قضية يجب أن توضع لها حلولاً، بعضها مرتبطة بنا وبعضها مرتبطة بالآخرين، كوزارة الداخلية، وزارة العدل "القضاء"، منظمات المجتمع المدني، المجالس المحلية، وحتى بالمواطن هناك ضرورة لرفع مستوى الوعي لديه، وزارة السياحة تعمل جاهدة لوضع منظومة متكاملة للتعامل مع هذه القضايا.. ومن ذلك إنشاء وحدة إدارة الأزمات السياحية بوزارة السياحة والتي اعتمدت من مجلس الوزراء وهذه تقوم بإدارة الأزمات سواء الأزمات المرتبطة بعمليات الاختطاف أو الأرهاب أو الأزمات البيئة العالمية ذات الأنتشار الواسع التي تؤثر على حركة السياحة وهذه الوحدة تتعامل مع مختلف الأزمات المؤثرة على القطاع السياحي وتشترك فيها العديد من الجهات كوزارة الداخلية والإعلام والخارجية والأمن القومي والصحة وغيرها، وقد أظهرت هذه الوحدة مهنية عالية في التعامل مع كثير من قضايا الاختطاف أو عمليات الإرهاب التي وقعت خلال عامي 2008، 2009، وقللت من الأضرار إلى درجة كبيرة جداً، بحيث نستطيع أن نتجاوز الأزمة في زمن قياسي، وهذه الوحدة أنشئت بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة وبخبرات عالمية، كما تم إنشاء وحدة أمن السياحة في إطار وحدات الأمن المركزي وتم اعتمادها من قبل وزارة الداخلية كما أشرنا سابقاً.

كما تم اعتماد إدخال نظام التتبع الآلي للمركبات السياحية، وأصبحت كل الشركات ملزمة بتركيب هذا النظام، وهناك قدرة وسلاسة على تتبع المركبة في كل المواقع التي تتحرك فيها على الخارطة في الجمهورية اليمنية وتعتبر اليمن تقريباً من أوائل الدول السياحية التي تستخدم هذا النظام.

باعتبارك المسئول الأول عن القطاع السياحي في اليمن.. ألا تعتقد أن هذا القطاع ما يزال معطل نوعا ما، وأن إسهامه في دعم الاقتصاد القومي متدني؟

في الأعوام السابقة بلغ مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي مايعادل 6 % ، هذا ولازلنا في بداية الطريق ولازال الاستثمار السياحي يبرز في كثير من المحافظات وأهمها الأمانة ومحافظة إب- عدن –المكلا، والعمل مستمر في دعم الإستثمارات وتشجيع العاملين في هذا القطاع والمتصلين به ونؤكد أن السنوات القادمة سوف تبشر بخير وتُبرز دورها في التنمية.

إننا نعمل وفق منهج علمي سليم وخطط مدروسة، وسوف يدعم التقدم في تثبيت رسائخ الاستقرار والأمن في هذا القطاع بصورة مباشرة .

ما هي بالضبط مشكلة أو مشاكل السياحة في اليمن؟ وكيف ستواجهونها؟

محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والمتطلبة لتحقيق الإستراتيجيات التي خلصنا من رسمها إضافة إلى تدني الوعي المجتمعي الشعبي والرسمي بأهمية السياحة وتكرارالأعمال المخلة بالأمن والإستقرارالسياحي .